جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

الدراسات العليا/ماجستير تاريخ حديث

2025-2026

الموضوع

الاوضاع الداخلية قي تركيا (١٩٢٣_١٩٣٨)

الاستاذ الدكتور

حسن علي

•اعلان الجمهورية:

بعد توقيع مصطفى كمال اتاتورك معاهدة لوزان مع الحلفاء وجه اتاتورك قواته نحو استانبول ودخلها في ٦ تشرين الاول ١٩٢٣ ، واعلن المجلس الوطني الكبير ان مدينة انقرة عاصمة تركيا بدلاً من استانبول، واعلن في الوقت نفسه قيام الجمهورية التركية واصبح صطفى كمال اتاتورك أول رئيس للجمهورية وعصمت اينونو اول رئيس للوزراء في٢٩تشرين الاول ١٩٢٣. وفي ٣ اذار تقرر الغاء الخلافة العثمانية ونفي اخر خليفة عثماني وهو عبد المجيد بن عبد لعزيز الى فرنسا، وتم اصدار دستور جديد للبلاد في ٢٠ نيسان ١٩٢٤، مشابها لدساتير القرن التاسع عشر الاوربية الليبرالية، وقد اكد الدستور الجديد ان المجلس الوطني الكبير يمثل سلطة الشعب التشريعية والتنفيذية، ويمارس المجلس الوطني السلطة التشريعية بشكل مباشر، أما السلطة التنفيذية فيمارسها بشكل غير مباشر عن طريق رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ولقد حصل مصطفى كمال اتاتورك بموجب الدستور على صلاحيات واسعة، بوصفه رئيساً للجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الوطني الكبير، وله حق تعيين رئيس الوزراء.

•تأسيس حزب الشعب:

شعر مصطفى كمال اتاتورك بعد الانتصار الذي حققه على الحلفاء على الصعيدين العسكري والدبلوماسي بان جمعيات الدفاع عن الحقوق في الاناضول والروميللي قد انتهى عملها بانتهاء الاحتلال ونيل الاستقلال، وان المرحلة الجديدة تتطلب تاسيس حزب سياسي يحافظ من خلاله

على نتائج النصر ووحدة الشعب، لذلك قام بتأسيس حزب باسم (خلق فرقة سي) أي حزب الشعب في ٢٠ تموز ١٩٢٣، الذي اضيفت له كلمة الجمهوري فيما بعد يصبح اسمه حزب الشعب الجمهوري، ووضع له منهاجاً تلخص بأمرين، أولهما: ان لحزب يأخذ على عاتقه مهمة توطيد حكم الشعب وفرض القانون والنظام، والعمل على تحديث تركيا وجعلها دولة عصرية، وثانيهما: ان من حق الشعب ان يتمتع بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، ونبذ التفرقة والعنصرية والطبقية في كافة انحاء تركيا.

ولقد تقرر ان يعقد الحزب مؤتمراً كل اربعة سنوات، وفي ١٥ تشرين الاول ١٩٢٧

عقد حزب الشعب مؤتمره الاول، وفيه ظهر منهاج الحزب بشكل كامل وحدد نظامه لداخلي وشعاره المؤلف من اربعة سهام ترتكز على اربعة اركان، ثم اضيف لها ركنان اخران خلال مؤتمر الحزب الثاني في عام ١٩٣١، لتصبح ستة اركان وهي:

الجمهورية: وتعني ان الحزب متمسك بالنظام الجمهوري لأنه يضمن توطيد الحكم وفرض سلطة الدولة.

الملية: ويرى الحزب انها اساس جوهري لوصول الامة التركية الى ارقى درجات لتقدم الانساني والحضاري، واعتبر ان كل من يتكلم اللغة التركية ويعيش في تركيا ويعتنق الوطنية التركية مواطناً تركياً مهما كان دينة او جنسه او عنصره.

الشعبية: ان على الدولة والمواطن القيام بواجباتهما الكاملة، وان يكون جميع الافراد متساوون أمام القانون، ولا يكون الشعب مؤلفاً من طبقات متفاوتة وانما يكون مؤلف من مجموعات مقسمة حسب طبيعة والحياه والعمل مثل الزراع والتجار والصناع والموظفين وغيرهم، بهدف غرس روح التضامن الاجتماعي وعلى اساس تبادل المنفعة بدلَ من نظام الطبقات.

الدولية: ويقصد بها ان تصل الامة التركية في وقت قصير الى مستوى عالٍ من لحضارة والرقي والرفاه بالعيش، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تظافر جهود الافراد والجماعات مع الدولة، على ان تقوم الحكومة بالأعمال الصناعية والاقتصادية التي لا طاقة للأفراد القيام بها، ولا تعني الدولية اي نفع خاص، ولا تستهدف حصر وسائط الانتاج بيد الدولة، بل تشجع المساعي الفردية والملكية الفردية شرط ان لا يتعارض ذلك مع مصلحة الامة التركية.

٥ _العلمانية: وتعني ان تقوم قوانين الدولة وانظمتها على اساس ما يقرره العلم والفن، ويعتقد الحزب من الضرورة فصل الدين عن السياسة، وان الدين في نظره أمراً وجدانياً مصون من كل تجاوز وفق ما يقرره الدستور والقانون.

٦ -الانقلابية: ان الحزب لا يرى ضرورة الانسياق في أمور الدولة بالتدريج، بل اكد على ضرورة الاخلاص لفكرة الانقلاب ووجوب الدفاع عنها لأنها شعار سمو الامة التركية.

انشقاق الحركة الوطنية وتأسيس الحزب التقدمي الجمهوري (١٩٢٤)

حدث الانشقاق الفعلي داخل الحركة الوطنية نتيجة الخلاف حول كيفية تعامل الحكومة مع عملية إعادة إسكان المسلمين القادمين من اليونان، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع ممتلكات اليونانيين الذين أُجبروا على المغادرة، الأمر الذي أدى إلى انتشار واسع للفساد

وعلى إثر خلافات حادة داخل المجلس، طلب عصمت إينونو التصويت على منح الحكومة الثقة، ففاز بها بسهولة. إلا أن ٣٢ نائبًا من أصل ١٥٧ نائبًا من أنصار حسين رؤوف انسحبوا من الحزب، وأسسوا الحزب التقدمي الجمهوري في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤

وقد أدت الإشاعة التي سرت آنذاك بأن الحزب الجديد سيستخدم كلمة جمهوري في اسمه إلى دفع حزب الشعب لتغيير اسمه ليصبح حزب الشعب الجمهوري في العام نفسه

اتخذ حزب الشعب الجمهوري إجراءات مضادة، تمثلت في إحكام السيطرة على نوابه البرلمانيين، وإلزامهم بالتصويت وفق قرارات الأغلبية الحزبية. كما جرى التوصل إلى اتفاق مع مجموعة من النواب المحافظين في الشرق يقضي باستبدال عصمت إينونو، الذي كان على خلاف شخصي مع حسين رؤوف منذ مؤتمر لوزان، بـ علي فتحي أوكيار في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤. وقد أسهمت هذه الإجراءات في الحد من تخلي عدد كبير من الأعضاء عن الحزب.

ثورة الشيخ سعيد الكردية (١٩٢٥)

اندلعت ثورة الشيخ سعيد، التي كان قد خُطط لها من قبل الشيخ سعيد وجمعية الحرية في أيار ١٩٢٥، قبل أوانها، وذلك عندما خرج حادث إطلاق نار مع قوات الجندرمة في مدينة بيران الصغيرة عن السيطرة في ٨ شباط ١٩٢٥

وردّت الحكومة في أنقرة بإجراءات قوية وسريعة؛ ففي ٢٥ شباط ١٩٢٥ أُعلنت الأحكام العرفية في المقاطعات الشرقية لمدة شهر واحد، كما عُدِّل قانون الخيانة العظمى. وفي أعقاب ذلك استقال علي فتحي أوكيار، وتولى عصمت إينونو رئاسة الوزراء، وكان أول إجراء اتخذه هو إصدار قانون الحفاظ على النظام (استعادة النظام)

تقهقر المتمردون الأكراد بسرعة باتجاه الجبال، وشكّل اعتقال الشيخ سعيد في ٢٧ نيسان ١٩٢٥ ثم إعدامه النهاية الفعلية للثورة، على الرغم من استمرار مجموعة صغيرة في شن حرب عصابات خلال فصل الصيف.

كما اندلعت لاحقًا ثورة كردية أخرى في منحدرات جبال أرارات، استمرت نحو سنتين، إلا أنها لم تتسع رقعتها ولم تلقَ انتشارًا واسعًا

بعد القضاء على الثورة، تعاملت الحكومة التركية بقسوة شديدة مع الأكراد من خلال السلطات العسكرية ومحاكم الاستقلال؛ فتم إعدام عدد كبير من قادتهم، ونُفيت أعداد واسعة من سكان جنوب شرق البلاد، وفرضت عليهم الإقامة القسرية في مناطق غرب تركيا.

ومنذ تلك اللحظة، رُفض الاعتراف بوجود هوية كردية منفصلة

وفي غضون أسابيع قليلة، جرى تكميم الصحافة؛ فمُنعت عناوين صحفية عديدة، وحُكم على عشرات الصحفيين بعقوبات صارمة بالسجن، ولم يُسمح إلا لصحيفتين ناطقتين باسم الحكومة بالاستمرار، هما صحيفة السيادة الوطنية في أنقرة وصحيفة الجمهورية في إسطنبول.

كما حُظر الحزب التقدمي الجمهوري، وحُكم على قادته بالسجن بتهمة التعاون مع المتمردين.

الإجراءات الكمالية العلمانية

في أيلول ١٩٢٥ أُغلقت المزارات الدينية والتكايا، وفي تشرين الثاني ١٩٢٥ حُرِّم ارتداء العمامة والطربوش، واستُبدلا بالقبعة على الطريقة الغربية. وقد واجهت هذه الإجراءات مقاومة عنيدة من السكان، إلا أن محاكم الاستقلال لعبت دورًا حاسمًا في قمعها

وفي عام ١٩٢٦ تم

اعتماد التقويم الأوروبي

تطبيق القانون المدني السويسري

اعتماد القانون الجنائي الإيطالي

إعادة هيكلة القطاع المصرفي

إلغاء جميع الألقاب الشرفية مثل: بيك، أفندي، باشا (باستثناء الجيش)

وفي عام ١٩٢٨ اعتماد الارقام الغربية و حذف الفقرة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة من الدستور في ١٠ نيسان ١٩٢٨

كما هاجم مصطفى كمال أتاتورك ومؤيدوه ارتداء الحجاب، وتم اعتماد المقاييس والموازين الغربية (١٩٢٢–١٩٣٦)

وفي عام ١٩٣٣ جرى تتريك الأذان، وأُغلقت آخر كلية للعلوم الدينية

وصدر مرسوم عام ١٩٣٥ جعل يوم الأحد عطلة رسمية بدلًا من يوم الجمعة، في خطوة هدفت إلى قطع الصلة بالموروث التقليدي

مؤامرة إزمير ١٥ حزيران ١٩٢٦

تم اكتشاف مؤامرة لاغتيال مصطفى كمال أتاتورك قبيل وصوله إلى مدينة إزمير في ١٥ حزيران ١٩٢٦. وأُلقي القبض على المتورطين، وكان من بينهم نائب سابق في البرلمان

وأُرسلت محكمة الاستقلال من أنقرة إلى إزمير، ومع وصولها بدأت موجة واسعة من الاعتقالات

شملت الاعتقالات جميع الاتحاديين الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة، إضافة إلى عدد من أعضاء البرلمان السابقين، باستثناء حسين رؤوف وعدنان لوجودهما خارج البلاد آنذاك

واتُّهم المعتقلون بدعم مؤامرة الاغتيال والتخطيط لانقلاب على الدولة، فتم إعدام ٢٦ شخصًا.

في المقابل، أُفرج عن بعض العسكريين المرتبطين بحزب الشعب الجمهوري، مثل كاظم قره بكر وعلي فؤاد، وذلك تحت ضغط الرأي العام وإشارات استياء داخل الجيش، إلا أن مستقبلهم السياسي انتهى نهائيًا.

كما حُكم على حسين رؤوف غيابيًا بالسجن عشر سنوات، أما قره كمال، الذي اعتُبر العقل المدبر لمحاولة الاغتيال، فقد حُكم عليه غيابيًا بالإعدام، وعندما كُشف مخبؤه في إسطنبول أطلق النار على نفسه

الأوضاع السياسية الداخلية (١٩٣٣–١٩٣٩)

اتسمت الفترة الممتدة من عام ١٩٣٣ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية بسيطرة الحكومة التركية على الأوضاع الداخلية، وتقليص قوى المعارضة، وتزايد نفوذ حزب الشعب الجمهوري

إلا أن هذه المرحلة شهدت في الوقت نفسه اتساع التذمر الفردي، واندلاع اضطرابات عمالية، إضافة إلى صراع الفلاحين مع السلطات الحكومية والقوى الإقطاعية المحلية حيث شكّلت الزراعة القطاع الأوسع في الاقتصاد التركي بلا منازع. وقد استفاد المزارعون من إلغاء ضريبة العُشر عام ١٩٢٥، واستبدالها بضريبة على المبيعات. غير أن القطاع الزراعي تعرّض بين عامي ١٩٢٧–١٩٢٨ إلى موجة جفاف طويلة أثّرت سلبًا في الإنتاج

وفاة مصطفى كمال وانتقال السلطة

توفي مصطفى كمال أتاتورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ في قصر دولما بهجة في إسطنبول

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ انتخب المجلس الوطني التركي الكبير عصمت إينونو رئيسًا ثانيًا للجمهورية التركية

المصادر

.إريك زورخر، تاريخ تركيا الحديث.

حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر.

حامد محمد طه أحمد السويداني، التيار اليساري في تركيا ١٩٢٣–١٩٨٠: دراسة تاريخية سياسية.

خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا.

كريم مطر حمزة الزبيدي، دراسات في تاريخ تركيا الحديث